

المظاهرات تتواصل في لبنان والمتظاهرون يفتشون الشوارع

أبو الغيط للحريري: الجامعة تدعم جهود حل الأزمة اللبنانية



اللبنانيون اقتصدوا الشوارع احتجاجا على سياسة الحكومة



الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط

القطاع المصرفي وازدهار صناعة السياحة. لكن تراكم الديون ونفور المائحين المتزايد من إنقاذ الاقتصاد أدى إلى أزمة اقتصادية. وتراجعت الطبقة المتوسطة واعتبر الكثير من الشبان أن السفر للخارج هو السبيل الوحيد للمضي قدما. ومثل معظم الدول العربية يمثل الشبان الجزء الأكبر من السكان في لبنان البالغ عدد سكانه 4 ملايين. ويمثل الشبان دون 25 عاما نسبة 40% من السكان المتعلمين جيدا. وقال نور حبيب (20 عاما) الذي يدرس الهندسة، «ما في عمل في لبنان. بس تعب.. واضاف (إذا فيه اي فرصة بيتجي راح سافر».

وتشبه الاحتجاجات التي عمت لبنان في الأسبوع الماضي وشملت هتافات للثورة وإسقاط النظام تلك التي اجتاحت الدول العربية في 2011 واستلقت 4 قادة عرب والانتفاضتين في الجزائر والسودان العام الماضي. وقالت الناشطة الجامعية فرح بابا التي خيمت مجموعتها قرب ميدان رياض الصلح بوسط بيروت حيث تركزت الاحتجاجات «الثورات العربية كان كلها عندهم دكتاتور بس إحنا في لبنان عندها مئة دكتاتور».

ورأى المحتجون بأنحاء البلاد الناس وهم يكسرون المحظورات بإحراق صور قادة طوائفهم ويرددون على غير العادة شعارات مناهضة للأمين العام لميخائيل «حزب الله» حسن نصر الله، الرجل صاحب النفوذ الأقوى في لبنان.

وقالت فرح «كسروا حاجز الخوف بالهجوم على رموز فياداتهم السياسية وزعماء طوائفهم».

ويقول بعض الناس، إن هدفهم التخلص من إرث 15 عاما من الحرب الأهلية التي بدأت في 1975 وحرضت المسلمين والدرز والمسيحيين ضد بعضهم البعض.

وغير اتفاق السلام الذي أنهى الحرب ميزان القوى بين الطوائف إذ خسر المسيحيون بعض امتيازاتهم لكنه أبقي على النظام الطائفي. ومع رفع عشرات الآلاف من المتظاهرين العلم اللبناني بأنحاء البلاد حث نشطاء المحتجين على ترك الرموز الطائفية والحزبية وراءهم. وعلى جوانب سيارة تراقف المحتجين، وسط بحر من اعلام لبنان ذات اللونين الأحمر والأبيض، برزت عبارة «لا للطائفية. حان وقت التغيير».

تريد نيتا إنهاء نظام سياسي تقول، إن «الحصول على وظيفة فيه تعتمد على علاتك ودينك وطائفتك».

وشلت المظاهرات التي تهيمن عليها وجوه شابة البلاد على مدى أيام مما أجبر حكومة رئيس الوزراء سعد الحريري على الإسراع باتخاذ إجراءات لاحتواء الغضب وإقناده الاقتصاد المتهاوي.

لكن الإصلاحات التي شملت خفض رواتب كبار المسؤولين وفرض ضرائب على البنوك لم تنجح في كسب رضى المتظاهرين، وأغلبهم من الشبان.

ويبلغ المعدل الرسمي للبطالة بين من تكل أعمارهم عن 35 عاما 37%.

ويقول المتظاهرون مثل نيتا، وهي شيعية من الجنوب، إنهم نحووا جانباً الانتماء الطائفي للانضمام لحركة احتجاجية واسعة تتجاوز الطائفية لتحدي نظام يقولون، إنه يجرس لعدم المساواة والمحسوبية والفساد. وقالت نيتا (25 عاما) «هي بلد يتعجب دور طائفتك ولين تنتهي في تخطيط وظيفة كرمالك».

وأضافت، أنها انضمت إلى مسلمين سنة ومسيحيين ودرز في التعبير عن غضبها من النخبة.

وتابعت، «كلنا وصلنا مرحلة طفق الكيل. والغضب واحد».

ويستند نظام اقتسام السلطة المعروف باسم الخاصصة الطائفية المطلق في لبنان إلى 18 طائفة معترف بها ترجع لأيام الاحتلال الفرنسي ويخصص مناصب لكل طائفة، ويشكل أساس الأحزاب السياسية الرئيسية في البلاد.

وقال يونس اللعجي (21 عاماً) وهو طالب بالجامعة يدرس الفيزياء، «أنا جيت اسقط النظام الطائفي ونستبدله بنظام سياسي الشخص يأخذ محله بالقضاء على طائفته».

ويقول المتظاهرون، إن هذا النظام يؤثر على الحياة اليومية ويحدد كل شيء من التعميمات في الجامعات إلى حصص كل طائفة في الجيش ومؤسسات الدولة.

وقالت زينب شرف الدين (18 عاماً) وهي طالبة بالجامعة اللبنانية، «ما بدنا يحي حدا يقول لنا انتو تابعين لمن او لاي طائفة حتى ينجحونا أو ناخذ وظيفة».

كان اقتصاد لبنان بوصف يوماً بأنه سويسرا الشرق الأوسط من حيث تطور

أمريكا تؤيد حق اللبنانيين في التظاهر السلمي شبان غاضبون يتحدون ضد الطائفية

ورؤساء الطوائف لاتخاذ القرارات اللازمة بشأن مطالب الشعب». ولم تلق الإجراءات الإصلاحية التي اقترتها حكومة الرئيس سعد الحريري على عجل الإنترنت صدى لدى المتظاهرين الذين يؤكدون أنهم لقدوا «الثقة» بالطبقة السياسية التي يأخذون عليها فسادها ونهبها لمدرات الدولة وسوء إدارتها للبلاد وإزماته الاقتصادية.

وتتضمن الفراء موازنة العام 2020 مع عجز نسبيته 0.6 في المئة، ومساهمة القطاع المصرفي والمصرف المركزي بخفض العجز بقيمة تتجاوز خمسة آلاف مليار ليرة (3.3 مليارات دولار) خلال العام 2020، وخفض رواتب الرؤساء والوزراء والنواب الحاليين والسابقين بنسبة 50 في المئة.

وفي خطوة شاذة في لبنان، ادعى القضاء اللبناني الأربعاء على رئيس الوزراء الأسبق نجيب ميقاتي وابنه وشقيقه وعلى بنك عودة بتهمة «الإضرار غير المشروع»، وفق ما نقلت الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية، في تدبير يأتي بعد تعهد الحكومة في خطتها الإصلاحية بمحاربة الفساد ووضع قانون لاستعادة الأموال الممنوعة.

وتلى ميقاتي، وهو من أكبر الرباء لبنان هذه الاتهامات، وأعرب عن تواجده بالقرار وتوقيته، مؤكداً أنه «تحت سقف القانون» ومستعد لرفع السرية المصرفية عن حساباته.

كما نفي مصرف عودة أي علاقة له بعمليات إرهاب غير مشروع.

ويرى محللون إن مستقبل التظاهرات في البلاد ليس واضحاً بعد، خصوصاً في غياب ممثلين للحراك الشعبي.

ويقول المتظاهر ميشال خيرالله في بيروت «الحراك بالتأكيد قادر على إخراج قادة جدد. لمة سياسيون أكفاء ليسوا في الحكم وشباب لديهم الكفاءة اللازمة ينتظرون أن يُعطي لهم المجال».

من جهة أخرى تطالب نيتا صباح، مثل أغلب الشبان المحتجين الذين تدفقوا على شوارع لبنان للتعبير عن غضبهم من البطالة وعدم المساواة، بأكثر من إصلاحات أعلنتها الحكومة على عجل حتى تترك الشارع وتعود إلى منزلها.

بأمل كبير في ما تقوم به». وفي مدينة النبطية جنوباً، عملت شرطة البلدية على تفريق المتظاهرين بالقوة من ساحة وسط المدينة، وتعرضت لهم بالضرب، وفق ما أظهرت مقاطع فيديو. في اعتداء أوقع عدداً من الجرحى وفق الوكالة الوطنية للإعلام. وقال شاهد إن عناصر الشرطة مدعومين باتصاص حزب الله وحركة أمل، اللذين بحقلين بنفوذ في المدينة، شاركوا في الهجوم. وانتهى الأشكال بانتقال المتظاهرين ضد السلطة إلى قرية مجاورة.

ووجه متظاهرون في مدينة صور جنوباً وطرابلس شمالاً التحية لأهالي النبطية، حيث كانت مكاتب لىواب من الحزبين تعرضت لاعتداءات سابقة.

واندلعت هذه التحركات الأولى من نوعها في لبنان بعد إعلان الحكومة الخميس فرض رسم مالي على الاتصالات المجانية عبر تطبيقات الهاتف الخليوي، سرعان ما تراجعت عنه.

وفي بلد تتقاسم فيه الطوائف المناصب وتعدّ الوراثة السياسية أمراً شائعاً داخل العائلات والأحزاب، وللحسوبيات معياراً للتوظيف، بدأ الحراك جامعاً بشكل نادر، ولم يستثن منطقة أو حزباً أو طائفة.

وعلى غرار كثيرين، أكدت عيبر (27 عاماً) أن مطالب المتظاهرين «لا تخصهم وحدهم».

مضيفة «نحن أيضاً نريد انعام عائلتنا ودفع إيجارات منازلنا والفواتير المرتفعة».

وفشلت الحكومات المتعاقبة منذ انتهاء الحرب الأهلية (1975-1990) في القيام بإصلاحات بنبوية وتأجيل المرافق العامة وتحسين الخدمات والبنية التحتية. ويعد اللبناني نفسه مضطراً لأن يدفع كلفة الخدمات الأساسية مضاعفة.

دعوة مسيحية. وفي موقف لاف، طالب البطريرك الماروني بشارة الراعي، بعد اجتماع استثنائي لجلس البطارقة والأساقفة في لبنان، «السلطة لاتخاذ خطوات جديّة وشجاعة لإخراج البلاد مما هي فيه».

ودعا الراعي الرئيس اللبناني ميشال عون، إلى «بدء مشاورات مع القادة السياسيين

واقاد شهود عن حالة من الهرج والمرج وتدافع وصل إلى حدّ تعرض متظاهرين للضرب. ورغم ذلك، ردّد المتظاهرون «ثورة ثورة» موجهين التحية للجيش وأقدموا لهم الورود، ورددوا النشيد الوطني. وبدأ جنود عاجزين إزاء هذا المشهد وذرّف بعضهم الدموع تالراً. وقال إيلي صفيّر (35 عاماً) أحد المتظاهرين في محلة الزوق: «راينا دموع الجنود وهم يلقون أمامنا، هم ينفذون الأوامر وليسوا سعداء لإقدامهم على تفريق المتظاهرين».

ويعد الجيش من المؤسسات الرسمية القليلة التي تحتلّ برأجماع شعبي في البلد الصغير الذي تكلل الانقسامات السياسية والفساد والهزّ كاهله.

واكد إيلي بإصرار «نحن يالون هنا من أجل تحقيق مطلب الشعب الوحيد وهو تغيير النظام.

نريد أن نبدأ في هذا البلد بصفحة جديدة». وبعد أكثر من ست ساعات، انسحبت وحدات الجيش ليلاً من الزوق وجبل الديب، وأبقت عناصر حماية، واستقبل للمتظاهرون ذلك بالتصفيق والتحية.

وقال أحد المتظاهرين للمؤسسة اللبنانية للإرسال «لا نريد خروج الجيش من الشارع، بل نريد أن ينزل معنا». وكان الحريري أكد في بيان «ضرورة الحفاظ على الأمن والاستقرار والحرص على فتح الطرق وتأمين انتقال المواطنين بين كافة المناطق».

ويشهد لبنان منذ ليل الخميس تظاهرات حاشدة غير مسبقة على خلفية قضائياً معيشية ومطالبة، يشارك فيه عشرات الآلاف من المواطنين من مختلف الأعمار من شمال البلاد حتى جنوبها مروراً ببيروت.

ويبدأ المتظاهرون في وقت مبكر الأربعاء عملية قطع الطرق الرئيسية وحتى الداخلية في محاولة لمنع السكان من الالتحاق بمراكز عملهم، بينما أبقت الجامعات والمدارس والمصارف أبوابها مغلقة الأربعاء.

وقال حسن (27 عاماً) وهو موظف في محل لبيع الهواتف الخليوية في بيروت، فيما كان متظاهرون يقطعون الطريق بإجسادهم «الناس ما عادوا يخافون.. وهذا التحرك كسر حاجز الخوف لدينا».

وشدد ميشال خيرالله (28 عاماً)، وهو موظف في نادر ليلى، على أن «إفقال الطرق هو وسيلة ضغط حتى نتحقق مطالبنا». موضحاً «أنا أيضاً لم اتوجه إلى عملي منذ أيام ولا أعرف كيف سأدفع إيجار منزلي، لكنني رغم ذلك الشعر

بيروت - «وكالات» : أجرى الأمين العام لجامعة الدول العربية اتصالاً هاتفياً مع دولة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري تناول فيه التطورات الأخيرة على الساحة اللبنانية. وأكد أبو الغيط خلال الاتصال على حرص الجامعة العربية على استقرار لبنان والحفاظ على السلم الأهلي فيه، معرباً عن تعنياته الدائمة للبنان وشعبه بكل الخير.

وأوضح الأمين العام أنه بموجب قرارات الجامعة بشأن لبنان، فإن الجامعة تلقف دائماً على استعداد لدعم أية جهود ترمي إلى علاج المشكلات الاقتصادية وتحسين الأوضاع المعيشية ومعالجة المشاكل المزمنة التي تواجهها الدولة بما يليق بالتطلعات المشروعة للشعب اللبناني في تحقيق التنمية والرفاهية، ويحفظ للبنان أمنه واستقراره.

من جهة أخرى قال مسؤول كبير بوزارة الخارجية الأمريكية، إن الشعب اللبناني «غاضب بحق» من حكومته لرفضها معالجة الفساد، وأن الاحتجاجات تعكس مطالب اللبنانيين باتخاذ إجراء، مضيفاً أن واشنطن تدعم حظه في التظاهر السلمي.

وأجتمعت لبنان مظاهرات غير مسبقة، أصابت البلاد بالشلل على مدى أسبوع، احتجاجاً على سياسيين يعتبرونهم مسؤولين عن الفساد والهز في دولة مثقلة بالديون، وتشن تحت وطأة أزمة اقتصادية.

من ناحية أخرى اقتصر آلاف اللبنانيين الشوارع الأربعاء، وهم يلوحون بالإعلام ويرددون شعارات «سلمية سلمية»، رداً على محاولة وحدات من الجيش تنفيذ أوامر بفتح الطرق المغلقة في اليوم السابع من جراك شعبي غير مسبق يطالب برحيل الطبقة السياسية.

وبدت الحكومة، رغم إقرارها برزمة إصلاحات «جزرية» غير مسبقة، عاجزة عن احتواء غضب الشارع المتصاعد، والمتمسك بمطلب رحيل السلطة بدءاً من إسقاط الحكومة.

ونفذ الجيش انتشاراً غير مسبق منذ انطلاق التظاهرات ضد الطبقة السياسية، لفتح الطرق الرئيسية في مختلف المناطق بالقوة، تنفيذاً لما وصفه مصدر عسكري لغرائس برس بـ«قرار لفتح الطرق العامة وتسهيل تنقل المواطنين».

وأصطدمت محاولاته شمال بيروت برفض عظمى من المتظاهرين الذين اقتربوا الطرق ورددوا النشيد الوطني اللبناني، وتضاعفت أعدادهم تدريجياً رغم تساقط المطر خصوصاً في محلاتي الزوق وجبل الديب شمال شرق بيروت.



جانب من احتجاجات لبنان



شاب لبناني يرفع علامة النصر